العرب
الإثنين 2020/08/24
السنة 43 العدد 11799

ضغوط شعبية جزائرية تتصدى لتحرير التجارة مع أوروبا

منذ 2005 الجزائر استوردت بضائع بقيمة 320 مليار دولار بينما صدرت سلعا بقيمة 15 مليار دولار

يواجه تنفيذ اتفاق منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خطر عدم سريانه في موعده المقرر مطلع الشهر المقبل، بسبب الضغوط الشعبية المسلطة على المسؤولين بسبب تداعياته "المدمرة" على اقتصاد البلد النفطي، كونه لا يحدد معايير متكافئة قد تساعد البلاد على تجنب المزيد من الاهتزازات بسبب إدمانه الشديد على عوائد الطاقة.

الحمائية الاقتصادية مفيدة وقت الضرورة

الجزائر - يرجح خبراء ومتابعون للوضع الاقتصادي الجزائري عدم دخول اتفاق منطقة التجارة الحرة بين البلد النفطي والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في موعده في الأول من سبتمبر المقبل في ظل اعتراضات واسعة عليه في الجزائر.

وتمارس الأوساط الاقتصادية والشعبية ضغوطا شديدة على السلطات من أجل تعليق الاتفاق ريثما تتم مراجعة بنوده على النحو الذي يكفل فيه الجزائريون حقوقهم من حيث تكافؤ الفرص وأن يعود بالنفع على سكان البلد النفطي العضو في منظمة أوبك.

واقترحوا تأجيل تنفيذه مع إعادة النظر في بنوده مرة أخرى على الرغم من أنه شهد تأجيلات متكررة تحت مبررات الإضرار بمصلحة الاقتصاد الجزائري، الذي يعاني بسبب التخبط في معالجة الأزمة الازدواجية بعد انهيار أسعار النفط والإطاحة بنظام عبدالعزيز بوتفلقية.

عبدالرحمن مبتول

يُفترض استخدام إمكانات الاتفاقية سياسيا واقتصاديا وإنسانيا

ناجي خاوة

الشراكة الجزائرية الأوروبية لم تف بوعودها تجاه بلدنا حتى الآن

وكان الرئيس عبدالمجيد تبون قد وجه مطلع أغسطس الجاري تعليمات إلى وزير التجارة كمال رزيق "من أجل الشروع في تقييم الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف".

وركز تبون على اتفاق الشراكة التجارية مع الاتحاد الأوروبي، والذي قال إنه "يجب أن يكون محل عناية خاصة تسمح بترقية مصالحنا من أجل علاقات متوازنة".

ويشكل هذا الاتفاق امتدادا لشراكة بين الطرفين أقيمت قبل 18 عاما كانت تهدف إلى تعزيز الروابط التجارية أكثر وإقامة تعاون مشترك يقضي بتزويد أوروبا بالغاز والنفط بينما تحظى الجزائر باستيراد السلع وفق أسعار تفاضلية.

ووعد رئيس الوزراء عبدالعزيز جراد الأربعاء "بمراجعة قواعد الدفاع التجاري" من خلال "إعادة النظر" في الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية "التي لا تخدم مصالح البلاد"، وإعادة توجيه الجهاز الدبلوماسي لخدمة المصالح الاقتصادية للبلاد.

وبدا واضحا أن الموضوع يتعلّق باتفاق الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في أبريل 2002، وإن لم يذكره بالاسم.

وهناك شبه إجماع في الجزائر حول انتقاد تنفيذ هذا الاتفاق، من السياسيين والخبراء الاقتصاديين ورجال الأعمال، الذين يشجبون العجز الواضح في الميزان التجاري لصالح الاتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الأكبر للجزائر على حساب رابع أكبر اقتصاد في أفريقيا.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن إجمالي الصادرات الجزائرية باستثناء المنتجات النفطية نحو الاتحاد الأوروبي لم يصل إلى 14 ملايين دولار خلال السنوات العشر الأخيرة، بينما بلغت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي 220 مليار دولار.

ولكن رئيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين علي باي ناصري، قد أوضح أن البلاد استوردت بضائع بقيمة 320 مليار دولار بين 2005 ونهاية 2019 من الاتحاد الأوروبي، بينما لم تصدّر إلى الاتحاد، خارج النفط والغاز، سلعا قيمتها أكثر من 15 مليار دولار.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى ناصري قوله إن "المفاوضات حول الاتفاق جرت في الأساس بشكل سيء. ففي ذلك الوقت، صادقت الجزائر عليه وكان عدد أعضاء الاتحاد 15، بينما اليوم يبلغ عددهم 27، وسيزيد في السنوات القادمة".

ودخل اتفاق الشراكة بين بروكسل والجزائر حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر 2005، على أن تفتح أسواق كل منهما على الجهة الأخرى، تحضيرا لإنشاء منطقة التجارة الحرة.

وقد نصّت بنود الاتفاق على منح الجزائر فترة انتقالية مدتها 12 عاما، حتى 2017، لتلغي تدريجيا الرسوم الجمركية على منتجات صناعية، وتطبّق تحريرا انتقائيا للمنتجات الزراعية.

ثم تم تمديد الفترة الانتقالية لثلاث سنوات حتى الأول من سبتمبر 2020، لبعض المنتجات مثل الصلب والمنسوجات والأجهزة الإلكترونية والسيارات.

وطلبت الجزائر أكثر من مرّة إعادة التفاوض على اتفاق تعتبر أنه ليس في صالحها، ويرى أستاذ الاقتصاد في جامعة عنابة ناجي خاوة أن "الشراكة الجزائرية الأوروبية لم تف بوعودها للجزائر".

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى خاوة تأكيده أن مجرد فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الاستهلاكية الأجنبية لا يمكن أن يبني اقتصادا أقل اعتمادا على الريع، مثل اقتصاد الجزائر الذي يعتمد على النفط، ولا أكثر إنتاجية، ولا يؤدي بالتالي إلى تحقيق النمو.

وحول مصير اتفاق التجارة الحرة، قالت وزارة التجارة إنه تمّ تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين وزارات عدة بهدف "تقييم اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي".

ولكن بسبب الوباء توقف عمل المجموعة و"لم يُستأنف إلا في الآونة الأخيرة لإنهاء التفكير في نقاط القوة ونقاط الضعف" في الاتفاقات التجارية التي أبرمتها الجزائر.

ويقول خاوة، عضو الملتقى الأورومتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية بمدينة مارسيليا إن "الأنسب هو التوقف لفترة قصيرة لإعادة النظر في القضايا الجوهرية التي تمنع التقاسم العادل للمنافع الاقتصادية المحتملة".

ودعا الخبير الاقتصادي الجزائري إلى إعادة التفاوض بشأن "العلاقات مع الاتحاد الأوروبي على أساس دولة إلى دولة"، بدل دولة مقابل كيان اقتصادي من 27 دولة.

ويعبّر ناصري عن أمله في إعادة التوازن في العلاقات مع الأوروبيين، قائلا "يريدون البيع وعلينا أن نحسب أموالنا".

ويتابع "أنا من الذين يقولون كفى! 99 في المئة من المنتجات الصناعية موجودة في اتفاق التجارة الحرة منذ 2018.. ما لا يقبله الاتحاد الأوروبي هو أن الجزائر تضع تدابير وقائية لأداة الإنتاج لدينا التي هي بالفعل ضعيفة للغاية".

ويدعو الخبير الاقتصادي عبدالرحمن مبتول الأستاذ في جامعة وهران إلى "إعادة بعث التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من أجل إعطاء هذه الاتفاقية كل أهميتها واستخدام إمكاناتها الهائلة في مكوناتها الثلاثة، السياسية والاقتصادية والإنسانية".

تطبيق تيك توك الصيني يتحدى قرار ترامب

نيويورك - أعلنت شركة تيك توك أنها ستتقدم بشكوى أمام المحكمة ضد إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للطعن في ممارستها ضد الخدمة التي تملكها شركة صينية تقول واشنطن إنها تشكل تهديدا لأمنها القومي.

وبينما يتصاعد التوتر بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم، وقّع ترامب في السادس من أغسطس الجاري مرسوما تنفيذيا يمهل الأميركيين 45 يوما لوقف التعامل مع شركة بايتدانس الصينية المالكة لتطبيق تيك توك.

وقال تطبيق تيك توك للتسجيلات المصورة القصيرة في بيان "من أجل ضمان عدم تقويض سيادة القانون وتلقي شركتنا وزبائننا معاملة عادلة، لا خيار أمامنا سوى الطعن في المرسوم التنفيذي من خلال النظام القضائي".

وأضافت "رغم أننا نختلف بشدة مع مخاوف الإدارة، سعينا بحسن نية منذ ما يقرب من عام لتقديم حل بناء".

وأوضحت أن "ما واجهناه بدلا من ذلك هو نقص للإجراءات القانونية إذ لم تهتم إدارة ترامب بالحقائق وحاولت إقحام نفسها في مفاوضات بين شركات خاصة".

وقالت بايتدانس المالكة لتطبيق تيك توك إنها سترفع دعواها الاثنين إلى إحدى محاكم نيويورك.

وتتضمن مقاطع الفيديو القصيرة التي تنشر على تيك توك كل المواضيع الخفيفة بدءا من روتين الرقص ودروس صبغ الشعر إلى النكت حول الحياة اليومية والسياسة.

ويعد هذه التطبيق من أكثر التطبيقات انتشارا وهو يحقق أرباحا كبيرة، وتشير الأرقام إلى أنه قد تم تنزيله 175 مليون مرة في الولايات المتحدة وأكثر من مليار مرة حول العالم.

ويتّهم ترامب تطبيق تيك توك بأنه يتيح للصين تعقب الموظفين الفيدراليين وإعداد ملفات لأشخاص بغرض ابتزازهم والتجسس على شركات.

ونفى التطبيق مرارا الاتهامات الموجّهة إليه بأنه يشكل تهديدا للأمن القومي الأميركي أو تزويده الحكومة الصينية ببيانات للمستخدمين الأميركيين.

وتأتي هذه الإجراءات الأميركية قبل انتخابات نوفمبر، حيث يقوم ترامب الذي يتقدم عليه منافسه جو بايدن في استطلاعات الرأي، بحملة قوية ليظهر أنه مناهض لبكين.

ومن الشركات الأميركية الأكثر ترجيحا للاستحواذ على تيك توك، مايكروسوفت وأوراكل. وأفادت وسائل إعلام أن شركة أوراكل التي جمع رئيسها لاري إليسون الملايين للحملة الانتخابية لترامب، تدرس عرضا للاستحواذ على عمليات تيك توك في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا.

وقال محللون إن الإجراءات تبتعد عن المثل الأميركية التي روج لها منذ فترة طويلة بشأن شبكة إنترنت عالمية مفتوحة.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى ميلتون مولر وهو أستاذ تكنولوجيا في جورجيا ومؤسس مشروع إنترنت غوفرننس بروجكت إلى أن هذه الخطوة هي "محاولة لتفكيك الإنترنت ومجتمع المعلومات العالمي على طول الخطوط الأميركية والصينية، وإبعاد الصين عن اقتصاد المعلومات".

تيك توك يحارب التحريض على الكراهية
ص19

الكويت تتكفل بإعادة بناء صوامع قمح مرفأ بيروت

الكويت - أعلنت الكويت عن استعدادها للتكفل بإعادة بناء صوامع قمح مرفأ بيروت، التي دمرها انفجار ضخم مطلع الشهر الجاري مما أثار المخاوف من نقص الغذاء في بلد يعاني بالفعل من انهيار مالي.

وبسبب تدمير الصومعة البالغة سعتها 120 ألف طن من القمح، تعين على المشترين أن يعتمدوا على مرافق تخزين خاصة أصغر لمشترياتهم من القمح مع عدم وجود احتياطيات حكومية يمكن التعويل عليها.

وقال السفير الكويتي لدى لبنان عبدالعال القناعي خلال تصريحات أدلى بها لإحدى الإذاعات اللبنانية إن بلاده "ستعيد بناء صوامع القمح في المرفأ".

وأضاف "ارتأينا أن أفضل طريقة وأنسب مجال للبدء بالمساعدات المادية، هو إعادة بناء الصوامع، التي توفر المخزون الاستراتيجي من القمح للشعب اللبناني".

وأوضح أن الصوامع كانت قد بنيت أساسا في العام 1969 بقرض من الصندوق الكويتي للتنمية، وتتضمن 42 صومعة أسطوانية كل منها بقطر 8.5 أمتار وارتفاع 36 مترا.

وأشار القناعي أنه سيكون هناك مؤتمر دولي من خلال الأمم المتحدة لحصر قيمة الأضرار في بيروت وكيفية تدخل أو قيام الدول بتقديم ما يمكنها لإصلاح الأضرار سواء في المرفأ أو في بيروت.

وذكر أن الكويت خصصت 41 مليون دولار لمساعدة لبنان، مضيفا أن الكويت لم تتأخر أبدا في دعم كل جهد دولي لمد يد العون للبنان.

وقال إن "الكويت أنشأت جسرا جويا بعد وقوع انفجار المرفأ وأن 18 طائرة نقلت حتى الآن نحو 800 طن من المساعدات التي ستتواصل للتخفيف من المحنة والكارثة التي ألمت بالشعب اللبناني".

وأسفر انفجار الميناء عن مقتل 180 شخصا على الأقل وإصابة الآلاف وتدمير مساحات شاسعة من العاصمة اللبنانية، ما أجبر الحكومة على الاستقالة.

وحاول وزير الاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال راؤول نعمة طمأنة اللبنانيين بعد الانفجار قائلا إنه "لن تكون هناك أزمة دقيق (طحين) أو خبز في لبنان الذي يشتري معظم قمحه من الخارج".

وأوضح نعمة أن احتياطيات الحبوب تكفي "لأقل من شهر"، مشيرا إلى أن "هناك حاجة لمخزون آمن من القمح يكفي 3 أشهر على الأقل في أي وقت".

وأوضح المدير العام للوزارة محمد أبوحيدر، أن لبنان "ليس أمام أزمة طحين"، وتابع "لدينا 35 ألف طن من الطحين في المطاحن تكفي لمدة شهر، ولدينا 28 ألف طن في 4 بواخر وسننقلها إلى مرفأ طرابلس. وسنجري فحوصا في مختبرات للقمح لكي لا يتعرض أي مواطن للضرر".

وكانت وكالة رويترز قد نقلت عن مسؤول بالأمم المتحدة ومسؤول موانئ وخبير حبوب إقليمي قوله في وقت سابق من الشهر إن "خطط إنشاء صومعة حبوب أخرى في طرابلس، ثاني أكبر ميناء في لبنان، تأجلت منذ سنوات بسبب نقص التمويل".

وتدرس السلطات تحويل السفن والتخزين إلى ميناء طرابلس، الذي قال مديره أحمد تامر في وقت سابق إنه "من الممكن نقل القمح مباشرة إلى المخازن الواقعة على بعد كيلومترين تقريبا" من الميناء.

عبدالعال القناعي

ارتأينا أن أنسب طريقة للبدء بالمساعدات هي ترميم الصوامع

وتدفقت المساعدات الإنسانية على لبنان، لكن المانحين الأجانب أوضحوا أنهم لن يقدموا دعما اقتصاديا دون إصلاحات لمعالجة الفساد وسوء الإدارة المتجذرين.

وتبدي دول الخليج العربية، التي كانت ذات يوم داعما ماليا للبنان، تبرما خلال السنوات الأخيرة حيال الدور المتنامي لحزب الله المدعوم من إيران في إدارة شؤون الدولة.